موقف الامارات العربية من أزمة وحرب الخليج الثانية

م. سعد عبدالقادر حميد

المعهد التقني كركوك

Saadhameed18@ntu.edu.iq

مستخلص:

يتناول هذا البحث موقف الامارات من حرب الخليج الثانية, ومحددات السياسة الاماراتية خلال هذه الفترة , مما لا شك فيك فيه أن منطقة الخليج العربي بعد اكتشاف البترول فيها كانت محط أنظار الدول الكبرى , وخاصة انجلترا , والولايات المتحدة الامريكية , وقد لعبت هذه الدول دوراً محوريا في كل الصراعات التي شهدتها المنطقة , وقد فجرت حرب الخليج الثانية العديد من التساؤلات , ومن أهمها مستقبل دول مجلس التعاون الخليجى , وسوف نوضح في هذا البحث موقف الامارات العربية المتحدة من هذه الحرب , فلقد كان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، من أوائل الرؤساء الذين نددوا بالعدوان، واستغرب الشيخ زايد من إقدام العراق على هذه الخطوة خاصة وأن الكويت وقفت إلى جانب العراق وقدمت له كل الدعم والمساندة في حربه مع إيران، فكان جزاؤها العدوان على أراضيها وسيادتها، وأعرب عن ثقته في أن الكويت ستعود كما كانت شعباً وحكومة وبقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، وشدد على القول: "نحن من الكويت والكويت منا"، وكان الشيخ زايد قد بدأ نشاطه الواسع من أجل انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية على جميع المستويات، وقد رحبت الإمارات العربية المتحدة بأعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين، حيث قدمت لهم الرعاية والتسهيلات، كما قدمت معسكراً تدريبياً لمتطوعين كويتيين بغرض المساهمة في عمليات تحرير الكويت.

الكلمات المفتاحية: (موقف، الامارات العربية، الازمة، حرب الخليج الثانية).

The position of the Arab Emirates on the crisis and the second Gulf War

M. Saad Abdel Qader Hamid
Kirkuk Technical Institute

Abstract:

This research deals with the position of the UAE on the second Gulf War and the determinants of UAE policy during this period. There is no doubt that the Arab Gulf region after the discovery of petroleum was the focus of the big countries, especially England and the United States. All the conflicts witnessed in the region, and the Gulf War II has caused many questions, most importantly the future of the Gulf Cooperation Council countries, and we will clarify in this research the position of the United Arab Emirates of this war Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan was one of the first presidents to condemn aggression. On his territory and sovereignty, and expressed his confidence that Kuwait will return as it was the people and government and under the leadership of His Highness Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Sabah, and stressed that "we are from Kuwait and Kuwait from us," and Sheikh Zayed has begun its extensive activity for the withdrawal of Iraqi forces from Kuwait The return of legitimacy at all levels, The UAE welcomed a large number of Kuwaiti citizens, provided them with care and facilities, and provided a training camp for Kuwaiti volunteers to contribute to the liberation of Kuwait.

Key words: (position, the Arab Emirates, the crisis, the second Gulf War).

مقدمة :

فى الساعات الاولى من صباح الثانى من أغسطس ١٩٩٠ , قام العراق بغزو الكويت , وبهذا العمل فإنه بدا واحدة من أهم عمليات التحول التاريخى فى تاريخ المنطقة والعالم , وبعد هذا الحدث باسبوع واحد , أعلت الرئيس الامريكى جورج بوش فى خطاب وجهه الى الامه قرار إرسال القوات الامريكية للدفاع عن السعودية , وفى معرض حديثه عن القرار تحدث عن فكرة " عصر جديد " ممتلىء بالوعد , وحقبة الحرية , وزمن للسلام لكل الشعوب (١)

لقد جاء الغزو العراقى للكويت الشقيق صدمة اهتزت معها أشياء كثيرة , وتغيرت معها أشياء أكثر وهى صدمة هزت الجسد العربى كله هزات عنيفة , ووضعت العالم العربى كله , الذى كان يكافح لسنوات طويلة من أجل لم شتاته وتوحيد كلمته , على حافة هاوية سحيقة من التفكك والتشرذم والانقسام (٢) , وثمة عدة عقبات كانت تقف فى طريق تحقيق الأمن القومى العربى قبل تفجر ازمة الخليج الثانية , ومن ابرز هذه العقبات غياب تصور عربى واضح ومحدد لماهية الامن القومى العربى , ولا شك ان دولة الامارات العربية المتحدة كان لها موقفا ايجابيا , حرصا منها فى الحفاظ على كيانها السياسى داخل مجلس التعاون الخليجى .

من هنا كان لدولة الامارات العربية المتحدة موقفاً واضحا من حرب الخليج الثانية وهذا ما سوف تظهره وتوضحه هذه الدراسة

اشكالية البحث :

تتمثل مشكلة البحث فى النقاط التالية :

تشابك وترابط العلاقات بين دول الخليج العربى مما يستلزم معه الالمام بعلاقة الامارات بدول الجوار من ناحية , والدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية من ناحية أخرى

---

(١)U.S.Information Service , Speech by President George Bush ,August,1990

(٢) الشيخ عبد الله بن خال آل خليفة , العلاقات الخليجية العربية بعد حرب الخليج , وثيقة البحرين , المجلد ١٧ , العدد ٣٣ , ص ٩

تذبذب وتأثر العلاقات الدولية اثناء وبعد حرب الخليج الثانية , وبالتالى تذبذب السياسة الخارجية الاماراتية كدولة من دول مجلس التعاون الخليجى

كانت حرب الخليج الثانية نقطة تحول خطيرة فى سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجى بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة

فرضية البحث

تستند الدارسة على افتراض اساسي مفاده ان السياسة الخارجية الاماراتية مرت بمرحلة تحول كبيرمثلت انعطافة مهمة فى مسارها منذ مدة طويلة تشكلت على اثرها توجهات ومسارات هذه السياسة عبر وجود معوقات تكبح حركتها وممكنات ينبغى استثمارها كى تمضى قدماً فى بناء مركزات الدولة , وقد أثرت حرب الخليج الثانية على توجهات ومسارات السياسة الخارجية لدولة الامارات سواء داخل محيطها الداخلى وفى علاقاتها مع القوى الكبرى

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث فى عدة نقاط لعل أهمها

الدور الذى لعبته دولة الامارات تجاه حرب الخليج الثانية

محددات السياسة الاماراتية أثناء وبعد حرب الخليج الثانية

تأثر السياسة الخارجية الاماراتية من جراء حرب الخليج الثانية

موقف دولة الامارات العربية المتحدة كعضو داخل دول مجلس التعاون الخليجى

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في محاور بحثه على المنهجين التاريخي والتحليلي للوصول الى النتائج المطلوبة

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث , يتناول المبحث الأول : حرب الخليج الثانية وإنعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجى , بينما يتناول المبحث الثانى: مشكلة الحدود العراقية الكويتية والدور الاجنبى فيها , ويتناول المبحث الثالث : سياسة الإمارات تجاه الغزو العراقي للكويت:

المبحث الأول : حرب الخليج الثانية وإنعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجى:

لا شك في أن حرب الخليج الثانية لم تكن أولى الأحداث التي كان لها تأثير عميق في قضايا الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، لكن الجديد قي هذه الحرب أنها عصفت بكل مقومات الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت لها تأثيرات عميقة في البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لهذه الدول.

وقد لعبت خصوصية التكوين الاجتماعي والتطور التاريخي الذي يميز منطقة الخليج العربي دوراً بالغ الأثر في أن تحتل قضايا الاستقرار السياسي والاجتماعي أهمية قصوى داخل دول مجلس التعاون الخليجي , ومن هذه الخصوصيات : التحديات التي ولدتها مرحلة بناء الدولة الحديثة ,

فقد اتسمت بلدان الخليج العربي بتكوين اجتماعي ذي طابع قبلي، ارتبط بالطبيعة الصحراوية وحياة البداوة التي ميزت هذه البلدان قبل مرحلة «الدولة الحديثة» قد استلزم تحولات موازية في طبيعة التكوين الاجتماعي القبلي لكي يتلاءم مع مرحلة بناء الدولة الحديثة واستكمال مقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. استلزم «ثورة تحدثية» شملت البنية السياسية والاقتصادية. وكان التحدي الأكبر هو أن تتم هذه الثورة دون تمزيق أواصر التكوين الاجتماعي القائم. ومن هذا السياق احتلت قضايا الاستقرار السياسي والاجتماعي أهمية بالغة داخل بلدان الخليج العربي بلا استثناء.

بالاضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربي: تعتبر منطقة الخليج العربي إحدى المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم المعاصر، وقد ازدادت أهميتها مع زيادة أهمية النفط كسلعة إستراتيجية، بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية أو الجيوبوليتيكية للمنطقة، الأمر الذي جعل منها مسرحاً لصراع الدول الكبرى ونفوذها طوال تاريخها الحديث والمعاصر، فـ «بالأمس تصارع عليه [الخليج العربي] الكبار لقناعتهم بان من يسيطر عليه يسيطر على شرايين التجارة بين الشرق والغرب.

واليوم يستمر الصراع للقناعة نفسها، ولسبب لأكثر حيوية، هو أن الخليج قد أضحى المصدر الأكثر أهمية على الصعيد الكوني. وعند ملتقى السببين يغدو الصراع على الخليج صراع وجود»[١]. , و اكتشاف النفط وزيادة الوزن الاستراتيجي لبلدان الخليج العربي: إذا كان النفط قد ساهم في الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن التطورات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في زيادة الوزن الاستراتيجي لبلدان الخليج العربي لارتباطه بالمورد النفطي. وكان من أهم هذه التطورات[٢]:

ومن خصوصيات منطقة الخليج الميراث الاستعماري: إذا كانت العوامل السابقة قد ساهمت في أن تصبح منطقة الخليج العربي «منطقة أزمات» أو «بؤرة صراع» طوال تاريخها الحديث والمعاصر، فقد كان للميراث الاستعماري التي مرت بها بلدان الخليج العربي دورها البالغ في إذكاء عوامل الفرقة والتجزئة بين دول الخليج العربي وذلك من

---

(١) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٣.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٩، وأمن الخليج والأمن العربي، كتاب الخليج ([د. م]): مركز الخليج للدراسات العربية، ١٩٩١)، ص ٣.

برزت أهمية النفط الخليجي في السياسة العالمية بعد الحرب البترولية عام ١٩٧٣، وزيادة اعتماد العالم الغربي على نفط الخليج، حيث ازداد استهلاك الطاقة مع التوسع في اقتصادات العالم الصناعي الغربي. إن الولايات المتحدة وكندا تقفان في رأس قائمة مستهلكي النفط مقابل تزايد معدل الدخل الفردي فيهما، وقد حذت الدول الأوروبية واليابان حذوهما. ,وإمتلاك دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٤٥ بالمئة من احتياطي النفط العالمي، كما تساهم بحوالي ١٩ بالمئة من إنتاج العالم، مما يعني مزيداً من تركيز ذلك الاحتياطي بمرور الزمن، حيث ارتفع نصيبها بشكل مطلق من تلك الاحتياطات من حوالي ٣٠٢ مليار برميل في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٤٦٤ مليار برميل عام ١٩٩١، أي بزيادة صافية بحدود ١٦٢ مليار برميل إضافة لما تم إنتاجه , ينظر : محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي (القاهرة؛ باريس: الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، ١٩٩١)، ص ١٢.

خلال[١]:فرض مركزية أمنية صارمة تربط أمن الدولة الخليجية بمقتضيات الأمن الأجنبي. , بالاضافة إلى مشكلات الحدود والنزاعات الحدودية: لقد ورثت دول الخليج العربي –لا استثناء– عن الحقبة الاستعمارية مشكلة من أكثر المشكلات الكامنة بين دول المنطقة تعقيداً إلا وهي مشكلة الحدود الجيوسياسية بين كل دولة والدول الخليجية المجاورة لها بطريقة تجعل في كل دولة أو إمارة مناطق تابعة لدولة أخرى، إلى جانب اقتطاع مساحات من دول خليجية وإلحاقها بدول خليجية أخرى. وقد تركت مشكلات الحدود بين هذه الدول في أحيان كثيرة دون تسوية حتى تصبح سبباً من الأسباب الرئيسية لإثارة الخلاف والشقاق بين دول الخليج[٢].

ولا شك في أن هذه النزاعات والخلافات أفضت إلى أن تحتل قضايا الأمن السياسي والاجتماعي أهمية بالغة داخل منطقة الخليج العربي ذلك لأنها[٣],أثارت العديد من التوترات داخل المنطقة, وخلقت مناخاً من الاستقطاب والتكتلات الجانبية، الأمر الذي أثر في قضايا الأمن والاستقرار داخل المنطقة.

---

(١) أنظر: مرهون، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢) محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي (القاهرة؛ باريس: الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، ١٩٩١)، ص ١٢.

ومن أهم الأمثلة الدالة على ذلك نزاع الحدود بين العراق والكويت ' الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين ' ُ الخلاف حول واحة البريمي بين العربية السعودية وعُمان والإمارات العربية المتحدة ' و النزاع الإماراتي –الإيراني: والذي يرجع إلى احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبري وطنب الصغرى , والحرب العراقية –الإيرانية (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠– ١٩٨٨), ينظر : انظر تفاصيل ذلك في: المصدر نفسه، ص ١٢– ١٤؛ مرهون، المصدر نفسه، ص ١٤٦– ١٨٦، ومريم سلطان أحمد لوتاه، «الأبعاد الداخلية لأمن الخليج بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ١٧٢– ١٧٥.

(٣) انظر: مرهون، المصدر نفسه، ص ١٨٥– ١٨٦.

ليس من قبيل المبالغة القول إن حرب الخليج الثانية أدت إلى قلب الموازين والمعادلات الخاصة بقضايا الأمن والاستقرار داخل منطقة الخليج بأكملها , فهي أول حرب تنشأ نتيجة لقيام دولة عربية –وهي العراق– باحتلال كامل أراضي دولة عربية أخرى (الكويت)، وإعلانها بضم كامل الأراضي والممتلكات التي تخص هذه الدولة، واعتبارها إياها جزءاً من الدولة المعتدية.

وسوف تظل هذه الحرب –وحتى إشعار آخر– سمة طارئة على الأمن القومي والأمن الإقليمي داخل الوطن العربي بشكل عام وداخل مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص: «ولا نقول شططاً إذا زعمنا أنه لم يكن يوجد –قبل صيف ١٩٩٠– في الخطط الدفاعية في أية وزارة دفاع عربية خطة جاهزة متكاملة للدفاع ضد دولة غير عربية مجاورة»[١].

وقد أدت حرب الخليج الثانية إلى تآكل مفهوم الأمن القومي العربي والإقليمي, فإذا كانت حرب الخليج الثانية قد شكلت علامة فارقة في تاريخ النزاعات العربية –العربية، فإن هذه الحرب أدت بالتالي إلى تراجع مفهوم الامن القومي العربي وتآكله. فقد كان الغزو العراقي للكويت يمثل –منذ البداية– تحدياً لفكرة الأمن القومي العربي، كما كان تحدياً للأطر السياسية والقانونية كافة الجامعة للدول العربية. أضف إلى ذلك أن النظام العربي أخفق في ردع العدوان العراقي على الكويت؛ كما أخفق في تحقيق الإجماع العربي حول الموقف من التصدي لغزو العراقي، وبذلك خرجت الأزمة من يد العرب إلى دائرة المجتمع الدولي [٢]. ,

---

(١) هيثم الكيلاني، «مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري،» في الأمن القومي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس: مركز الدراسات العربي –الأوروبي، ١٩٩٦)، ص ٦٠– ٦١

(٢)آل نهيان، شمة بنت محمد بن خالد , ,١٩٩٩ , تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي , المستقبل العربي (لبنان) , مج ٢٢، ع ٢٤٦, اغسطس , ص ٥٩

لم تؤدِ حرب الخليج الثانية إلى تآكل مفهوم الأمن القومي العربي وتراجعه فحسب، بل أدت –في الوقت نفسه– إلى تآكل مفهوم الأمن الإقليمي وتراجعه أيضاً، حيث أظهرت –هذه الحرب– مدى

وفي ما يتعلق بمجلس التعاون العربي (الذي تشكل من كل من مصر والعراق والأردن واليمن) فعلى الرغم من أن الهدف من إنشائه كان مرتبطاً بتحقيق التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي بين أعضائه، وعدم القيام بأعمال من شانها الإضرار بأمن باقي الأعضاء، إلا أن هذا المجلس لم يستطع أن يقدم حلاً فاعلاً لأزمة العراق والكويت، بل إن الرئيس العراقي أكد للرئيس المصري حسني مبارك في بداية الأزمة العراقية – الكويتية أنه لن يقوم بالاعتداء على الكويت، لكن خطة الهجوم كانت تتم على قدم وساق. أضف إلى ذلك أن الدول الأعضاء في هذا المجلس لم تتخذ موقفاً موحداً من الغزو العراقي للكويت , أما مجلس التعاون الخليجي فقد كان الهدف من إنشائه هو الحفاظ على مقومات الأمن السياسي والاجتماعي بين دول الخليج، من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والعسكري بين دول المجلس[١].

أدت حرب الخليج الثانية إلى قلب كل الموازين والمعادلات الخاصة بالأمن الاقتصادي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي , ومن ذلك على سبيل المثال تزايد الإنفاق على الأمن والدفاع على حساب مستلزمات التنمية: فقد فرضت حرب الخليج الثانية المزيد من الأعباء والالتزامات المالية على دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت هذه الأعباء ناتجة من[٢]:

وقد أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي ما يقدر بحوالي ٣٧ مليار دولار كمساهمة في المجهود الحربي لقوات التحالف ضد العراق –خلال حرب الخليج الثانية– والامتدادات

هشاشة التجمعات الإقليمية التي تشكلت داخل الوطن العربي، وبخاصة مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي.، ينظر : آل نهيان , شمة بنت محمد بن خالد : المصدر نفسه،ص ٦٠.

(١) انظر: محمد حسن العيدروس، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون (أبو ظبي: دار المتنبي، ١٩٩٢)، ص ١٩– ٢٨، ومحمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ١٧– ٢٢.

(٢) أنظر: مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٩٧– ٩٨.

الأمنية والعسكرية الناجمة عنها. كما أسفرت هذه الحرب، بمقدماتها ونتائجها، عن أضرار اقتصادية لإحدى دول مجلس التعاون الخليجي (هي الكويت) قدرت بنحو ٣٨ مليار دولار، وبلغت التكلفة المالية الإجمالية، المباشرة وغير المباشرة، لهذه الحرب على دول مجلس التعاون نحو ١٢٥ مليار دولار[١].وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: فقد أدت الالتزامات المالية التي تكلفتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال حرب الخليج الثانية إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وتشير البيانات إلى أن إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي قد انخفض بشكل واضح منذ أوائل التسعينيات حيث كان إجمالي هذا الناتج حوالي ١٩٥ مليار دولار، وذلك عام ١٩٨٢، لكنه انخفض إلى حوالي ١٨٣ مليار دولار عام ١٩٩٢[٢].

المبحث الثانى : مشكلة الحدود العراقية الكويتية والدور الاجنبى فيها

عندما اكملت الدولة العثمانية احتلال الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وبسطت نفوذها عليها وبالذات على العراق، الذي كانت حدوده الجنوبية المتمثلة بولاية البصرة الممتدة في الخليج والجزيرة العربية لتشمل الكويت وقطر والاحساء , قامت بمعاملة منطقة الكويت التي أصبحت فيما بعد تعرف بقائم قامية الكويت، بنوع من التمييز عن غيرها من المناطق التي كانت تابعه لولاية البصرة. ونتيجة لهذا الوضع الخاص أصبحت الكويت خاضعة للادارة العثمانية كونها أحد أقضية ولاية البصرة[٣].

وقد تمثلت هذه المعاملة المتميزة من خلال إجراءا الوالي العثمانية مدحت باشا، عندما اصدر امراً رسمياً اعتبر بموجبه الكويت قضاءً من أقضية ولاية البصرة، و

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢) محمد حسن العبدروس ، الامن السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي ، ص٢٩.

(٣) خدوري، مجيد، وغريب، ادموند (٢٠١٤) جذور حرب الكويت (ترجمة مصطفي نعمان أحمد)، بغداد، دار المرتضي، ص٣١.

نصب الشيخ عبد ا لله الصباح قائم قام على هذا القضاء، مع اعفاءه من الرسوم والضرائب. وذلك للدور الذي اضطلع به الشيخ عبد الله في دعمه ومشاركته في العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها القوات التركية وبخاصة في الإحساء والقطيف، كما امر السلطان العثماني بانزال جميع الاعلام الموجودة في الكويتت وموانئها باستثناء علم الدولة التركية[١].

لقد اصبحت المنطقة الواقعة ما بين البصرة والإحساء وبضمنها اراضي الكويت وحدة واحدة. ذاك ان العثمانيين عندما وصلوا إلى البصرة لم يكتفوا بالسيطرة عليها، وانما ارادوا توسيع نفوذهم السياسي والعسكري في الجزيرة العربية. ليتمكنوا من مواجهة المحاولات البرتغالية الرامية في الدخول إلى منطقة الخليج العربي[٢]. ولهذه المعاملة المتميزة التي حظيت بها الكويت، ومشايخها الذين تولوا قائم قاميتها من قبل السلطة العثمانية، فقد اعتبرت وخلال العشرين سنة الماضية من زمن السيطرة العثمانية، من أكثر المناطق قرباً وتمتعاً بعلاقات متميزة مع الوالي العثماني في بغداد. كما كانت السفن التي ترسو في ميناء الكويت تقوم برفع العلم التركي. وفي مقابل هذا كانت السلطات التركية تدفع إلى شيخ الكويت صباح حصة سنوية لا تقل عن ٢٠٠ كاراً من أجود أنواع التمور في البصرة [٣].

وقد كان حكام الكويت يدينون بالطاعة والولاء للسلطان العثماني علناً، وهذا ما صرح به الشيخ عبد الله الثاني الذي اعترف بخضوعة للسلطات العثمانية، ويرفعه العلم

---

[١] الداود، محمود على، والنجار، مصطفي عبد القادر، والعاني، وعبد الرحمن عبد الكريم (١٩٩٠) الهوية العراقية للكويت (دراسة وثائقية)، بغداد، (د. ن) ص ٢٩.

[٢] الهاشمي، رضا، والقهواتي، حسين، والحديثي، نزار، والادهمي، محمد مظفر، والحمداني، طارق، والنجار، مصطفي (١٩٩٠) الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت، بغداد، آفاق عربية، ص ٣٥.

[٣] مع إناطة مهمة الدفاع عن ولاية البصرة وحمايتها من أي عدوان خارجي قد تتعرض له بقائم قامية الكويت, ينظر : سكوفيلد، ريتشارد (٢٠١١). الكويت والعراق المزاعم التاريخية والصراع الاقليمي، (ترجمة صلاح صاحب النصراوي وإسماعيل أحمد رمضان)، ط٣، بغداد ، قيادة قوات حرس الحدود العراقية، (الكتاب الاصلي منشور سنة ١٩٩٤)، ص١٢.

التركي على مقر إقامته. كما وإنه كان يؤدي ما عليه من مبالغ واجبة الدفع للسلطات التركية. ويشير إلى أنه قد لقب بقائم قام الكويت سنة ١٨٧١، ومن إنه كان خاضعاً البصرة , وهذا ما تؤكده الوثائق العثمانية، التي تبين تابعية ولاية للباب العالي في الاستانة بكل إقضيتها , وبرغم التعامل العثماني المتميز لقضاء الكويت، وشبه الاستقلال الذاتي الذي تمتع به هذا القضاء. إلا أن هذا لم يمنع القوات المسلحة العراقية ومنذ زمن العثمانيين، من أن تنظر إلى الكويت على اعتبارها المنطقة الاستراتيجية والحيوية من الناحية العسكرية. والواقعة على الخليج العربي، والتي تمتلك ساحلاً كبيراً، وتقع عند منفذ العراق الضيق إلى الخليج، والذي لطالما كان يتعرض للتهديدات الايرانية ومطامعها وبالذات في شط العرب الذي يصب في الخيلج العربي[١].

وعندما استولى الشيخ مبارك على السلطة وتمكن من بسط نفوذه على قضاء الكويت عام ١٨٩٦، بعد قتله اخويه محمد وجراح، عمل على التقرب من بريطانيا وذلك للتخلص من الهيمنة العثمانية وضغوطها فكانت اتفاقية عام ١٨٩٩. وحينما علمت الدولة العثمانية بهذه الاتفاقية، قامت بانزال القوات العسكرية في قضاء الكويت، ومن ثم اقامت نقاط تواجد عسكري في جزيرة بوبيان وأم قصر وصفوان، باعتبارها غير داخلة ضمن حدود هذا القضاء، من أجل تقليص حدود الكويت ونفوذ الشيخ مبارك وكان ذلك في اواخر شهر ذي الحجة من عام ١٣١٩ هـ – ١٩٠٢م[٢].

مما تقدم نجد أن بوادر المشكلة بين العراق والكويت كانت بسبب الرغبات والطموحات المتعارضة ما بين الشيخ مبارك من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى. وهذا ما تؤكده الاتفاقية الموقعة في ٢٣ كانون الثاني (يناير) عام ١٨٩٩. ان ما حصل من اقتطاع الكويت من العراق يختلف عن مبدأ التنازل في القانون الدولي، الذي يعني قيام

---

[١] الشواف، عبد اللطيف (٢٠٠٤). عبد الكريم قاسم وعراقيون اخرون ذكريات وانطباعات، ط١، بغداد، دار الوراق، ص٩٥.

[٢] خزعل، حسين خلف الشيخ (١٩٦٢). تاريخ الكويت السياسي، ج٢، بيروت، دار الكتب، ص٦٠.

دولة من الدول بالتخلي عن إقليم تابع لسلطاتها وتحت سيادتها لصالح دولة أخرى، من أجل ايقاف نزاع معين حول هذا الإقليم المتنازل عنه، عن طريق معاهدة أو إتفاقية، وغالباً ما يكون التنازل عن طريق توقيع معاهدة السلام. وكما هو الحال في معاهدة فرانكفورد المؤرخة في ١٠ إيار / مايو ١٨٧١، والتي بموجبها تنازلت فرنسا عن إقليميي الالزاس واللورين غلى المانيا[١].

أما في حالة العراق فأنه لم يتنازل ولم يكف عن المطالبة بضم الكويت , برغم ما يواجهه من مشكلات استراتيجية كبيرة، جعلت وما زالت تجعل مستقبله في خطر. ومن أهم هذه المشكلات هو أن مصادر مياهه العذبه تنبع من خارجه وهما نهري دجلة والفرات، وهذا ما يسبب له ضغوط كبيرة من خلال استغلال بلد المنبع تركيا وبلد الممر سوريا لمياه هذين النهرين بطريقة تجعل موقف العراق المائي في حالة غير مستقرة. اضافة إلى أن العراق يعاني اصلاً من ضيق منفذه إلى المياه المالحةفي الخليج العربي[٢].

لذلك فقد سعى العراق على طول تاريخه الحديث وبكل ما يمتلك من تأثير دولي أو قوة من أجل المطالبة بضم الكويت، أو بالتفاوض مع الكويت من أجل التنازل عن جزيرة وربة مع تأجير جزيرة بوبيان لمدة طويلة. لكي يكون له منفذ واسع على البحر، وهو الأمر الذي كانت ترفضه الكويت، التي عاشت في استقلال شبه تام عن السلطة العثمانية. ولم يكن بين شيخ الكويت والسلطات العثمانية ألا الجانب الشكلي كتابعية قضاء الكويت للبصره، وليس أدل على وضع الكويت الخاص هو أنها كانت معفاة من دفع الرسوم والضرائب، مع امتلاكها قوات عسكرية خاصة بها كانت تشترك مع القوات

---

[١] دوبوي، بيار ماري (٢٠٠٨). القانون الدولي العام، (ترجمة محمد عرب صاصيلا وسليم حداد)، ط١، بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، ص٥٣.

[٢] صادق، على حسين (١٩٨١). حقوق العراق كدولة متضررة جغرافياً ومطلة على بحر شبه مغلق (الخليج العربي)، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، بغداد، ص١٣.

التركية في بعض المعارك، علماً أن شيوخها كانوا يتقاضون رواتبهم من ولاية البصرة[١].

وقد عملت بريطانيا على ترسيخ فكرة استقلال الكويت من خلال قيامها بتوقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك , ولم تكتفي بهذه الاتفاقية، وانما عملت على توقيع اتفاقية عام ١٩١٣ مع العثمانيين. والتي بموجبها منعت الدولة العثمانية من التدخل في شؤون الكويتت الداخلية والخارجية مع الاقرار بتبعية الكويت للدولة العثمانية، والاستمرار برفع العلم العثماني على الكويت , إلا أن هذه الاتفاقية لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما رفضتها بريطانيا أثر نشوب الحرب العالمية الأولي عام ١٩١٤، واندلاع الثورة العربية الكبري عام ١٩١٦ بقيادة الشريف الحسين بن على في نجد الحجاز. لقد كان الدخول البريطاني إلى جزيرة العرب والخليج العربي بكل قوة. حيث عملت على تقسيم بلاد العرب إلى دويلات لا يفصل بينها سوى خطوط وهيمة اعتبرت هي الحدود الفاصلة فيما بينها ومن هذه الدويلات الكويت[٢]. لقد فشلت بريطانيا قبل عام ١٨٩٦ من استمالة أي حاكم من حكام الكويت السابقين، غير أنها وجدت ضالتها في الشيخ مبارك الذي كان راغباً في التقرب إليها وذلك للتخلص من ضغط السلطان العثماني الذي كان يتحين الفرصة للايقاع به[٣]. وهكذا تسني لبريطانيا أن يكون لها موطئ قدم في الكويت خاصة ومنطقة الخليج العربي بصورة عامه، واصبح هذا التواجد بارزاً و متحكماً بعد الحرب العالمية الأولى، وانتهاء النفوذ العثماني في المنطقة العربية. لقد سعت بريطانيا من خلال الوصول إلى مياه الخليج العربي، إلى كسب ود بعض المشايخ وبخاصة الشيخ مبارك آل الصباح , وقد تم لها ذلك من خلال توقيع اتفاقية

---

[١] العصيمي، خالد عبد الرحمن (٢٠١٢). ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، ص٤٤.

[٢] الطاهر، عصام (د.ت). الكويت .... الحقيقة، عمان، دار الشروق، ص١٠.

[٣] العاني، كريم (٢٠١٣). الحدود العراقية الكويتية، ط١، بغداد، بيت الوراق، ص٧٤.

عام ١٨٩٩، بين الشيخ مبارك والممثل السياسي البريطاني الكولونيل (ميد)، والتي بموجبها اصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية[١]. رغم أن مبارك كان يفضل أن تكون محمية بدلاً من الحماية، ذاك إن إتفاقية الحماية تنشأ نتيجة إتفاق بين الدولة المحمية الضعيفة والدولة الحامية القوية، والتي تتولي بموجب هذا الاتفاق الدولة الحامية الدفاع عن الدولة المحمية، إضافة إلى توجيه الشؤون الخارجية والمراقب على الشؤون الداخلية للدولة المحمية[٢]. وكذلك عملت على وضع حدود بين العراق والكويت عبارة عن لوح خشبي وضعه الجنرال (مور)، ما لبث أن ضاع وضاعت ملامح المكان الذي كان فيه، بسبب توسع زراعة بساتين النخيل. وباستقلال الكويت فأن العراق يرى أنه قد تم تضييق منفذه البحري على الخليج العربي , ومن الدلائل التي تشير إلى حدود العراق وامتداداتها، هو قيام المندوب السامي البريطاني برسي كوكس بعقد اجتماع لفض النزاع الحدودي بين نجد والعراق، وقد طلب كوكس من صبيح نشأت ممثل العراق إن يعرض وجهة نظره بالحدود الخاصة بالعراق فقال نشأت (منذ إن خلق الله العالم ومنذ بدء تدوين التاريخ وحدود العراق تمتد جنوبا إلى بعد إثني عشر ميلاً عن مدينة الرياض عاصمة ابن سعود، وتلتقي هذه الحدود غرباً إلى البحر الأحمر، فتشمل حائل والمدينة المنورة وينبع، وشرقاً لتضم الهفوف والقطيف علي الخليج، ويشهد الله أن هذه وهذه فقط هي الحدود الصحيحة للعراق بدون منازع)[٣]. ومما يؤكد حدود العراق هذه، الخارطة العثمانية التي توضح ما ذهب إليه ممثل العراق في هذا الاجتماع , يقول الدكتور ريتشارد سكوفيلد نائب مدير مركز بحوث الحدود الدولية والظواهر الجغرافية في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن والذي كتب عن الحدود العراقية الكويتية، (هنالك شعور متنامي بين أوساط واسعة في العراق والوطن

---

[١] هلال، رضا (١٩٩١). الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، بيروت، دار الجيل، ص١٧.

[٢] حموده، منتصر سعيد (٢٠٠٨). القانون الدولي المعاصر، ط١، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص١٩٥.

[٣] خزعل، حسين خلف الشيخ، المصدر السابق، ص ١٣٦.

العربي، بل والعالم إن الكويت أرض عراقية، ومنفذ عربي اقتطع من العراق بقرار بريطاني وبعد اكتشاف النفط في هذه الأمارة، ازدادت اهميتها الأقليمية فقد تحولت من بئر نفط إلى دولة.

وغدا اعادتها إلى العراق وضمها مطلبا شعبيا عراقيا، كما يعتبرها البعض مطلباً قومياً)[١] والجدير بالذكر أن اتفاقية عام ١٨٩٩، لم تكن أخر ما وقعه الشيخ مبارك مع بريطانيا. ففي ١٥ تشرين الأول ١٩٠٧ تم توقيع إتفاقية تأجير ميناء الشويخ للانكليز، وفي ٢٩ تموز ١٩١١ وافق مبارك على رغبة بريطانيا بعدم السماح بالغوص على الاسفنج أو اللؤلؤ في مياه الكويت قبل الرجوع اليها، وكذلك في ٢٧ تشرين الأول ١٩١٣ تم منح بريطانيا من قبل شيخ الكويت امتياز التنقيب عن النفط في الكويت واستخراجه[٢]. مما تقدم نجد أن القدرة والخبرة التي تمتع بها شيوخ الكويت، قد مكنتهم من تثبيت حكمهم، وحماية استقلال دولتهم، رغم الظروف التي احاطت بهم والمخاطر التي مروا بها، وسواء كانت الحماية عن طريق التحالفات أم الابتعاد عن الصراعات[٣].

---

[١] سكوفيلد، ريتشارد، المصدر السابق، ص٣١.

[٢] الهاشمي ،رضا القحواتي ،حسين،الحديثي،نزار الادهمي، محمد مظفر، الحمداني، طارق النجار، مصطفى المصدر السابق، ص٢٥١.

[٣] خدوري، مجيد، وغريب، ادموند، المصدر السابق، ص٢٧.

المبحث الثالث : سياسة الإمارات تجاه الغزو العراقي للكويت:

في الثامن من آب ١٩٨٨م، وضعت الحرب العراقية- الإيرانية أوزارها، وقد خرج العراق من هذه الحرب كأقوى قوة عسكرية في المنطقة، ولكنه منهاراً اقتصادياً، ولكي يتمكن الرئيس العراقي صدام حسين من سداد ديونه توجهت أنظاره إلى رفع أسعار النفط، وذلك أن النفط كان يشكل حوالي ٩٠% من دخل العراق وعملاته الصعبة، وبدأ منذ مستهل عام ١٩٩٠م يضغط بقوة على جيرانه العرب في الخليج لتخفيض الإنتاج لرفع الأسعار، وكانت دول الأوبك اتفقت في نفس السنة على رفع سعر برميل النفط إلى واحد وعشرين دولاراً للبرميل، وتحديد حصص معينة للإنتاج من أجل ذلك، إلا أن الكويت والإمارات المتحدة لم تلتزما بحصص الأوبك مما أدى إلى هبوط السعر إلى ما بين ١١- ١٥ دولار[١]، وهذا ما تسبب في خسارة العراق نحو ٨٩ مليار دولار، وفي أوائل تموز ١٩٩٠م اتهم العراق، الكويت والإمارات بتخريب الاقتصاد العراقي نتيجة لإغراقهما الأسواق العالمية بالنفط، ونسب عن الرئيس صدام حسين قوله إزاء ذلك" هذه حرب اقتصادية.. ولا نستطيع تحمل هذا النوع من الحرب"[٢].

وفي يوم ١٦ تموز ١٩٩٠م بادر العراق إلى تقديم مذكرة احتجاجية للجامعة العربية ضد الكويت متهماً إياها بسحب النفط من حقل الرميلة العراقي خلال الأعوام ١٩٨٠- ١٩٩٠م، عندما كان العراق منشغلاً في الحرب مع إيران، وطالب صدام حسين الكويت بأن تدفع للعراق مبلغ ٢٤٠٠ مليون دولار تعويضاً عن ذلك النفط الذي ضخته من أراضي العراق، ومع تصاعد الاتهامات بين العراق والكويت، سعت السعودية لاحتواء الأزمة من خلال استضافتها لاجتماع عراقي كويتي في مدينة جدة

---

(١) : الحمد، تركي، الغزو: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، منشور ضمن كتاب "الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)"، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥م، ص٩٩- ١٠٠.

(٢) : سميث، جين ادوارد، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٢، ص٦٤.

يوم ٣١ تموز ١٩٩٠م، وقد تزامن ذلك مع زيادة الحشود العسكرية العراقية على حدود دولة الكويت، لكن الاجتماع انتهى دون اتفاق على أمل اللقاء في بغداد في جولة أخرى[١].

وبعد فشل لقاء جدة، قرر العراق أن يلجأ للقوة [٢]، فباغتت قواته المسلحة الكويت بهجوم شامل في فجر يوم ٢ آب ١٩٩٠م، ولم تلبث أن أحكمت سيطرتها التامة على الأراضي الكويتية، وفي يوم ٧ آب أعلن صدام حسين ضم الكويت إلى العراق واعتبارها المحافظة رقم (١٩)[٣].

ونظراً لعدم استجابة الرئيس العراقي للنداءات والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الداعية إلى الانسحاب من الكويت وعودة الحكومة الشرعية وتجنيب المنطقة ويلات حرب جديدة تضاف إلى عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، أعلنت السعودية طلب التدخل الأمريكي المباشر لحمايتها أولاً، ومن ثم إخراج العراق من الكويت ثانياً، على اعتبار أن تحركات الجيش العراق كانت تهدد أمن وسلامة السعودية، ولم تلبث أن بدأت القوات الأمريكية وقوات أوروبية أخرى بالنزول في الأراضي السعودية، وتواصل حشد القوات الحليفة حتى وصلت إلى نحو ٧٥٠ ألف جندي، وكان مجلس الأمن قد اتخذ يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠م، قراراً يجيز استخدام القوة ضد العراق، وأعطى

---

(١) : الأعظمي، وليد حمدي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥- ١٩٩١م، ط١، دار الحكمة ١٩٩٢م، ص٢٢٥- ٢٢٦.

(٢) مهدت ذلك سفيرة الولايات المتحدة الأمريكي لدي العراق آنذاك، آبريل جلا سبي عندما التقت بالرئيس العراقي السابق صدام حسين في ٢٥ يوليو ١٩٩٠م، وأعطته ضوءا أخضر لإجراء تحرك عراقي نحو الكويت مطمئنته بقولها: "إننا ليس لنا رأي في الصراعات العربية- العربية مثل نزع الحدود الذي بينك وبين الكويت" وهو ما فهمه الجانب العراقي بأن أمريكا سوف تبقي على الحياد في حال قيام حرب، أو أن ردها لن يصل إلى درجة قيامها بهجوم عسكري نحوه , ينظر : شليم، آفي. (٢٠٠١) الحرب والسلام في الشرق الأوسط. (ترجمة: ناصر عفيفي). القاهرة الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف , ص ١٠٣.

(٣) : الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي (حزيران ١٩٦٧- ١٩٩٥م)، وزارة الثقافة، عمان ٢٠١١م، ص١٧٧- ١٧٨.

القرار العراق مهلة للانسحاب طوعاً حتى ١٥ كانون الثاني ١٩٩١م، أو يواجه احتمال القوة ضده من قبل قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة[١]، وبانتهاء المهلة، بدأت رحى الحرب تدور يوم ١٧ كانون الثاني ليستمر قصف قوات الحلفاء للعراق بالقنابل والصواريخ طوال ٣٨ يوماً، ثم بدأت القوات البرية المتحالفة بالهجوم فجر يوم ٢٤ شباط، وحسمت المعركة البرية خلال أربعة أيام لصالح قوات الحلفاء وهزيمة صدام حسين، وتم تحرير الكويت[٢].

وكانت نتائج الغزو وخيمة على جدار الأمن العربي وعلى بنية النظام الخليجي الفرعي، حيث كان صدمة قاسية أجهضت حالة الوفاق الذي بدأ يظهر في منطقة الخليج بعد تسوية الصراع العراقي- الإيراني،ن ونتج عن الأزمة انقساماً حاداً في المواقف العربية تجاه الغزو وتطوراته وأطرافه، وما يهمنا هنا الموقف الإماراتي، الذي يمكن تناوله تجاه الأزمة من خلال مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: من بداية الغزو وحتى انتهاء حرب الخليج الثانية (من ٢ آب ١٩٩٠م وحتى ٢٨ شباط ١٩٩١م):

منذ اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت، كان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، من أوائل الرؤساء الذين نددوا بالعدوان، واستغرب الشيخ زايد من إقدام العراق على هذه الخطوة خاصة وأن الكويت وقفت إلى جانب العراق وقدمت له كل الدعم والمساندة في حربه مع إيران، فكان جزاؤها العدوان على أراضيها وسيادتها، وأعرب عن ثقته في أن الكويت ستعود كما كانت شعباً وحكومة وبقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، وشدد على القول: "نحن من الكويت والكويت منا"، وكان الشيخ زايد قد بدأ نشاطه الواسع من أجل انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية على جميع المستويات، وقد رحبت

(١) : عبد الله، عبد الخالق، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨م، ص٣٧ ، ص١٨١.

(٢) : الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية، ص٢٣٣- ٢٣٤.

الإمارات العربية المتحدة بأعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين، حيث قدمت لهم الرعاية والتسهيلات، كما قدمت معسكراً تدريبياً لمتطوعين كويتيين بغرض المساهمة في عمليات تحرير الكويت(١).

وكان الشيخ زايد بعد مشاركته في اجتماعات مجلس الجامعة العربية الطارئة في أعقاب الغزو مباشرة في ٣ آب ١٩٩٠م، عاد مسرعاً إلى بلاده لمواجهة التطورات الجارية، وبدأت الإمارات في تصعيد محسوب مع العراق بدءاً من وصول القوات العربية والأجنبية إلى السعودية، وفي يوم ١٩ آب رحبت الإمارات بنشر قوات عربية وأجنبية في أراضيها، ثم جاءت تطورات أخرى من جانب الإمارات تؤكد توازي موقفها مع تصعيد دول مجلس التعاون في مواجهتها للعراق، إذ أعلنت في اليوم الأول من أيلول ١٩٩٠م عن وقوفها إلى جانب السعودية في زيادة حجم إنتاجها من النفط لتعويض النقص الناجم عن توقف البترول الكويتي والعراقي(٢).

وعلى صعيد العمل المشترك شاركت دولة الإمارات في جميع الاجتماعات، على المستوى العربي، وكذلك جميع اجتماعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت لبحث الأزمة؛ فقد اشترك الشيخ زايد في مؤتمر القمة العربية غير العادية، التي عقدت في القاهرة في ١٠ آب ١٩٩٠م، والتي أدانت الغزو العراقي، وشجبت التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، وأيدت الإمارات الإجراءات التي اتخذتها السعودية فيما يتعلق بطلب إرسال قوات أجنبية وقوات مصرية وسورية إلى الخليج(٣).

---

(١) : ١٨ عاماً على ملحمة الصمود والبطولة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، جريدة الأنباء، الخميس ٢٦ فبراير ٢٠٠٩م، ص٨.

(٢) : قاسم، عبده قاسم، التعقيب على ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، منشور ضمن كتاب "الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)"، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥م، ص٤٢٠-٤٢١.

(٣)الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية، المصدر السابق، ص٢٢٨.

وعلى المستوى الخليجي شاركت الإمارات في اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في القاهرة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الغزو مباشرة في ٣ آب ١٩٩٠م، وشكل البيان الصادر عن هذا الاجتماع الإطار الذي تحركه خلاله معظم نشاطات المجلس فيما بعد، وتمثل في المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١ آب ١٩٩٠م، وعدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه العدوان[١].

وفي ١١ آب ١٩٩٠م شاركت الإمارات في اجتماع رؤساء الأركان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض لإقرار خطط موحدة لجيوش دول مجلس التعاون للتنسيق في استقبال القوات الأجنبية والعربية التي ستفد إلى المنطقة[٢].

وعلى المستوى العسكري شاركت الإمارات جنباً إلى جنب مع دول مجلس التعاون في حرب تحرير الكويت (حرب عاصفة الصحراء)، من خلال مساهمتها في قوات درع الجزيرة، وعلى الرغم من أن مشاركتها في هذه القوات بحكم حجمها وقدرتها المحدودة لم يكن لديها الإمكانية للقيام بدور كبير، إلا أن مشاركتها في الحرب تطبيقاً لقرار وزراء خارجية دول مجلس التعاون، قد جعل منها أكثر من رمز في عملية التحرير، وفي تضامن دول المجلس التي أثبتت الأزمة قدرتها الفائقة على الحفاظ على وحدة الصف عند الشدائد، وقد بلغت قوات درع الجزيرة التي شاركت إلى جانب قوات الحلفاء في حرب عاصفة الصحراء نحو ١٥ ألف جندي، و ٢٠٠ دبابة و ١٥٠ طائرة مقاتلة[٣]. لكن تبقى المساهمة الإماراتية الأساسية في حرب تحرير الكويت هي

---

(١)العازمي، علي صبيح، العلاقات السعودية– الكويتية للفترة ١٩٨٢– ٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ٢٠٠٩م، ص٦٤– ٦٥.

(٢)الرميحي، محمد، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، منشور ضمن كتاب "الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)"، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥م، ص٣٤٣.

(٣)جريدة الأنباء، ١٨ عاماً على ملحمة الصمود والبطولة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، الخميس ٢٦ فبراير ٢٠٠٩م، ص٨.

المساهمة المالية، إلى جانب استضافة بعض قوات التحالف الدولي، وقد بلغت المساهمة المالية لدولة الإمارات في تكاليف الحرب حوالي ٤.٠٨٨ مليار دولار[١].

المرحلة الثانية: فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق (١٩٩١- ٢٠٠٣م):

حافظت دولة الإمارات في موقفها من العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، على الالتزام بالموقف الجماعي لمجلس التعاون مع حرص واضح من الإمارات على التعاطف مع الشعب العراقي والدعوة لضرورة التمييز في المعاملة بينه وبين النظام الحاكم في بغداد، حسب ما صرح بذلك رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث قال "لا يهون علينا أن نرى شعب العراق وقد دمرت مقدراته وسفكت دماؤه، إننا كنا نأمل للشعب العراقي أن يدخر رجاله وأبناءه لنصره الأشقاء إذا ما تعرضوا للاعتداء"[٢].

وفيما يتعلق بموقف الإمارات من المشاركة العربية في أمن الخليج، فيما عرف ب"إعلان دمشق ١٩٩١م"، جاء الموقف الإماراتي منسجماً أيضاً في مجمله مع الموقف العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بدأ بالتفاؤل وانتهى بالتجميد، بالرغم مما أبدته الإمارات من تحفظ شديد على أي مشاركة إيرانية في أمن الخليج[٣].

وظهر التناغم والتنسيق الإماراتي مع دول مجلس التعاون تجاه المسألة العراقية في المرحلة اللاحقة لتحرير الكويت وحتى أزمة حشد العراق لقواته العسكرية على الحدود الكويتية في تشرين الأول ١٩٩٤م، في عدد من الثوابت، أهمها:

---

(١) داجت، ستيفن؛ باجليانو، جاري جي، حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، مجلة دراسات عالمية، العدد ٤، السنة ١٩٩٧م، ص٣١.

(٢) : محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي لخليج العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠ ، ص١٨٠.

(٣) إدريس، المصدر نفسه ، ص٥٥٨.

١. الاتفاق على ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والانصياع الكامل للشرعية الدولية.

٢. ضرورة التزام العراق بالتعاون مع اللجنة الخاصة بالتفتيش على الأسلحة العراقية.

٣. التأكيد الدائم على وحدة العراق وسلامة أراضيه، ورفض أي محاولات لتقسيم العراق[١].

وإدراكاً منها بعد أزمة الحشود العراقية على الحدود الكويتية في تشرين الأول ١٩٩٤م، أن العراق لا زال يشكل تهديداً للأمن واستقرار دول الخليج العربية، سارعت الإمارات إلى التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع كل من السعودية وعُمان، وقد بارك المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون هذا الاتفاق في كانون الأول ١٩٩٤م، ودعا بقية الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن[٢].

ورغم توحد الموقف الإماراتي في مواجهة التهديد العراقي لأمن الخليج بصفة عامة، والكويت بصفة خاصة، فإن ذلك لم يمنع دولة الإمارات من انتهاج مسلك سلمي تهاوني مع العراق، فق أعلنت منذ العام ١٩٩٥م ممثلة في رئيس الدولة الشيخ زايد عن عدة دعوات رسمية لرفع الحصار عن العراق، وإنهاء العزلة المفروضة عليه، باعتبار أن ذلك واجب عربي، كما ساهمت الإمارات في جهود المساعدات الدولية لدعم الشعب العراقي بالغذاء والأدوية منذ شباط ١٩٩٦م، وخلال قمة مجلس التعاون الثامنة عشرة في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٧م، تقدم الشيخ زايد آل نهيان باقتراح على دول المجلس يقوم على أساس ذهاب وفد من الدول الست إلى بغداد حاملاً مطالب محددة لإنهاء الأزمة العراقية، لكن اقتراحه لم يلق قبولاً خاصة من قبل الكويت والسعودية[٣].

---

(١) زرنوقة، صلاح، مجلس التعاون والمسألة العراقية، مجلس السياسة الدولية، العدد ١٣٦، نيسان ١٩٩٩م، ص١٣٢.

(٢) مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،عشرون عاماً من الإنجازات"، ص٧٤.

(٣)المرهون، أمن الخليج، ص٢٢٦- ٢٢٧؛ أبو عامود، محمد سعد، المسألة العراقية وتأثيرها على تماسك مجلس التعاون الخليجي، منشور ضمن كتاب "الخليج والمسألة العراقية: من غزو

وفي الوقت الذي ظلت فيه السعودية والكويت ترفض رفع الحصار عن العراق، وتطالب العراق بالاعتذار رسمياً عن غزو الكويت وهو ما رفضه العراق، ارتأت الإمارات منذ عام ٢٠٠٠م، إلى فتح كل قنوات الاتصال مع العراق بهدف التهدئة[١].

إلا أن تطور الأحداث فيما يتعلق بالمسألة العراقية بعد عام ٢٠٠١م، والتقاء المصالح الأمريكية مع الصهيونية ضد البلدان العربية والإسلامية وخاصة في فلسطين والعراق وأفغانستان، ووضع أمريكا العراق ضمن ما أسممته "محور الشر"، قاد كل ذلك الولايات المتحدة ودون أن تحصل على شرعية دولية، إلى إعلان الحرب على العراق واحتلالها له عام ٢٠٠٣م، الأمر الذي وضع دول الخليج العربية في مأزق حيث تم تدويل المسألة العراقية وخروجها من نطاق التعامل العربي.

موقف دولة الإمارات إزاء تداعيات أزمة الخليج

أدت أزمة الخليج إلى عواقب وخيمة ليس على منطقة الخليج والعالم العربي فحسب بل على العالم حيث شهدت , الفترة القصيرة بين الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ ونهاية شهر فبراير عام ١٩٩١ تفاعلات عربية تقوم على التهديد والانخراط في حرب أهلية عسكرية وسياسية وإعلامية ([٢]) وانقسمت الدول العربية إلى أربع مجموعات , إضافة للخسائر الجسيمة , البشرية والمادية , التي لحقت بمنطقة الخليج ومنها سقوط مئات الآلاف من الضحايا من قتلى وجرحى ومتشردين هائمين على وجوههم , تتعاقب موجاتهم حتى بعد تحرير الكويت ... وحسبنا أن نشير إلى موجات الأكراد والهاربين من جحيم إلى جحيم في مأساة عربية إسلامية لا مثيل لها , وتدمير هائل

الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠– ٢٠٠٣م"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٣م، ص٣٨.

([١]) المصدر نفسه، ص١٥٧.

([٢]) محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج , عالم المعرفة , العدد ١٥٨ , الكويت , فبراير ١٩٩٢ , ص ٨٩

للمنشأة وللبيئة الأساسية في كل في الكويت والعراق , وتهديد خطير للبيئة الكويت , وما جاورها من دول الخليج , نتيجة إشعال النار في أبار البترول في عملية إهلاك وتعمد للحرث والنسل , تشكل جريمة إنسانية لا تغتفر , تدمير جانب كبير من رصيد القوة العسكرية العربية باستخدامها أولا استخداماً عدوانياً غير مشروع , ثم بتقديمها لقمة سائغة لقوة عسكرية متفوقة وتبديد الجهد والمال الهائل الذي انفق من اجل إعدادها . , تبديد الثروة العربية في الإنفاق على معركة خاطئة , ثم في تمويل الأعمال العسكرية لمحو أثار العدوان الخاطئ , ثم أخيرا في إعادة تعمير ما خربته القوة المعتدية في الكويت , وما تم تخريبه في العراق , بسبب الحملة المجنونة التي دبرها حاكم فرد مستبد ([1]) .

أما مواقف الدول العربية إزاء أزمة الخليج فقد توزعت في ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى : دول المواجهة وهي الدول التي دعمت الكويت بكل قدراتها لأن القوات العراقية الموجودة فيها باتت تهدد أمنها . , والمجموعة الثانية : وهى الدول العربية المساندة , التي وقفت ضد الغزو , وساندت الكويت سياسياً وعسكرياً و دبلوماسياً, والمجموعة الثالثة : وهي الدول التي ساندت الغزو العراقي وإدانة التدخل الاجنبى . المجموعة الرابعة : وتضم الدول التي ساندت الغزو العراقي ووقفت إلى جانبه ([2]) .

إن الدروس التي استنتجها من خلال حرب الخليج الثانية حول النظام القومي العربي هي هذه الحقائق منها هشاشة نظام الأمن العربي , وعجز الكيانات العربية في المحافظة عليه ,وعجز المنظمات العربية والإسلامية عن أداء دور فعال وحاسم لمواجهة أزمة من النوع الذي وقع . , وضعف كثير من الأنظمة السياسية العربية , وعجز القوى الغربية عن فرض إرادة على مكانها بما يحمي مصالحها ويردع بعض هؤلاء الحكام عن

([1])أحمد صدقي الدجاني وآخرون , أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط , سلسلة دراسات الخليج , دار سعاد الصباح للنشر , الكويت , (دون تاريخ) د . أحمد كمال أبو المجد في مقالة بعنوان " أزمة الخليج وتضميد الجراح العربية " , ص ص ١٧٣ – ١٧٤

([2]) فتوح الخترش وآخرون : الغزو العراقي للكويت , ندرة بحثية , عالم المعرفة , العدد ١٩٥ , الكويت , مارس ١٩٩٥ , ص ص ٤١٤ – ٤٢٠

سوق شعوبهم إلى مصائر لم تخترها هذه الشعوب ... وعجز نظم أخرى عن إدارة الأزمات التي تتعرض لها بأي درجة معقولة من درجات الكفاءة . , واستعداد كثير من الشعوب العربية لقبول الحماية الأجنبية والوجود الاجنبى العسكري والسياسي رغم التاريخ الطويل في إعلان رفض كل صور التدخل والوجود الأجنبي في المنطقة , واستعداد كثير من الأنظمة العربية لتبديد ما بنته من أحلام طويلة في علاقات ود وتعاون وعمل مشترك , و الانتقال السريع من موقف التعاون الجاد , إلى الخصومة الكاملة , والوصول في هذا كله إلى مستويات تهدد مستقبل التعاون , وتحول دون مواصلة العمل المشترك لسنوات طويلة ([1]) .

يمكن القول بصفة عامة إن مكانة العرب تراجعت في المحافل الدولية حتى أنهم فقدوا وزنهم كقوة فاعلة ومؤثرة في منظمة الأمم المتحدة , إضافة إلى عجز الجامعة العربية عن القيام بأي دور عملي وفاعل خلال الأزمة وبعدها

تمخضت عن الحرب الخليجية التكاتف الكبير بين دول وشعوب الخليج العربي . وتشمل ذلك في الترحيب بالآلاف من المشردين الكويتيين والتعاطف مع مأساتهم الإنسانية المروعة .. هذا التضامن كان واضحاً في كافة أقطار الخليج من السعودية إلى الإمارات وتمثل في تحرك حكومي وشعبي واسع هدفه تخفيف المعاناة الإنسانية عن الأشقاء الكويتيين وشهدت المنطقة تعاوناً وتنسيقاً خليجياً مكثفاً على الصعيد الدبلوماسي والإعلامي والعسكري , وتمثل ذلك في الترحيب بمساعدة الدول العربية والأجنبية الصديقة لدرء هذا العدوان ([2]) وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة مواقفها إزاء هذه الأزمة .

منذ لحظة الغزو العراقي للكويت حرصت دولة الإمارات على حل الأزمة ضمن الإطار العربي . لذا , فإنها شاركت بفعالية في الاجتماعات الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في القاهرة في الثاني والثالث في أغسطس ١٩٩٠ , وكذلك في

([1]) د . أحمد كمال أبو المجد : أزمة الخليج والمستقبل ،المصدر السابق , ص ١٧٥ .

([2]) مجلة شؤون اجتماعية , العدد ٥٣٣ ربيع ١٩٩٢ , الشارقة , د. أنور قرقاش قال في مقاله بعنوان : (أزمة الخليج تأملات في التداعيات) , ص ١٩٤

مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة يومي التاسع والعاشر من أغسطس أيضاً , والذي أدان العدوان العراقي واقر حق دول الخليج في الاستعانة بقوات من الدول الشقيقة والصديقة للدفاع عن نفسها ([1])

وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة , صرح راشد عبد الله : (إن العدوان العراقي على الكويت يمثل أكثر ما يمثل تحدياً للمفاهيم والأخلاق والقيم العربية التي تعارفت عليها مجتمعاتنا كما يمثل خرقاً للمبادئ والقوانين والمواثيق العربية والدولية وانه مهما كانت نتائج هذا العدوان فان الخاسر الأكبر هم العرب في جميع أقطارهم .

وكدولة عربية مسئولة سعت دولة الأمارات مع شقيقاتها الدول العربية وعبر الجامعة إلى محاولة إصلاح الخلل الكبير الذي وقع قبل أن يتسع شقة وتستفحل أثاره ولكن إصرار العراق على الاستمرار في عدوانه أحبط كل المحاولات والجهود العربية سواء منها الجماعية أو الثنائية . وخلص وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى دعوة المجتمع الدولي إلى العمل بشكل حازم وسريع لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت بغية تجنيب المنطقة كارثة غير محمودة النتائج , ولكن العراق لم يستجب للنداءات والقرارات الدولية القاضية بالانسحاب من الكويت , فكانت حرب الخليج التي أسفرت عن أثار مدمرة ليس على مستوى منطقة الخليج بل على مستوى العالم بأسره ([2]) .

وهذا ما أكده الشيخ زايد في تصريح أدلى به لمجلة (لوموند) الفرنسية حيث قال : (إن اثأر حرب الخليج لم تقتصر على منطقة الخليج ولكنها امتدت إلى جميع أنحاء العالم وانعكست أثارها أكثر فأكثر على من تسبب فيها فالذي بدأ بالحرب هو الذي يتعثر ألان ويعيش في الرمل ويدفع ثمن ما ارتكبه بالأمس) ([3]) وعندما اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٨٣٢ لعام ١٩٩٢ والمتعلق بترسيم الحدود بين الكويت والعراق وضمان حرمة

([1]) جريدة الخليج , الشارقة ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠ ،ص٢.

([2])جريدة الخليج , الشارقة ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ،ص٢.

([3])جريدة الخليج , الشارقة ٢ ديسمبر ١٩٩١ ص١.

الحدود الدولية بين البلدين , رحبت دولة الإمارات بهذا القرار ووصفته بأنه خطوة ايجابية وإسهام دولي أساسي لتحقيق الأمن

والاستقرار الإقليمي والدولي . وأكدت في الوقت نفسه حرصها الشديد على وحدة العراق وسلامته الإقليمية وحملت النظام العراقي مسئولية سلوكه المتمثل في عدم التزامه باستكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ([1])

أما بالنسبة للتحولات العربية فيقول الشيخ زايد : (أتدرون كيف أصبح ألان حال الدول العربية بعد احتلال الكويت .. كان هناك ٢٢ دولة عربية ودولة محيت وست دول خرجت عن رأي الأكثرية وأصبحت تطالب فقط بانسحاب القوات الأجنبية في المنطقة وليس بانسحاب العراق المعتدي والمحتل . هل بعد هذا كله يمكن أن يثق الإنسان بأخيه , إن القوات الأجنبية جاءت لإبعاد الظالم عن ظلمه وهي التي يطالب بانسحابها والظالم يسكت عليه وكما يقول هؤلاء نريد حلاً عربياً .. أين العرب الذين سيقومون بحل هذه القضية ... هل هم أصحاب هذه الدعوة ... لا اعتقد أنهم يريدون الحل بل يريدون فقط إن يحرموا الحلال ويحللوا الحرام) .

رغم كل ذلك ظلت القيادة في الإمارات تؤمن بان كل هذه الانقسامات غير دائمة ولابد من أن يأتي يوم يلتئم فيه شمل العرب , مهما طالت فترة التشرذم . وعليه يرى الشيخ زايد أن الانقسام الذي تعاني منه الأمة العربية ما هو إلا مرض عابر لابد وان تشفى منه , لان طبيعتها على مر العصور لا تحتمل سوى التضامن والوحدة ([2])

ومنذ إعلان قرار تحرير الكويت من الغزو والاحتلال العراقي , وضعت دولة الإمارات كل طاقتها في خدمة التحرير . فشاركت عسكرياً بثلة من قواتها الدفاعية في إطار قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون , ودعمت المعركة بالمال واستقبلت اعداداً كبيرة وافدة من الكويتيين وقدمت لهم المساعدات اللازمة , إضافة إلى دعمها السياسي و

([1]) ملحق الاتحاد , أبو ظبي ٢ ديسمبر ١٩٩٣ ،ص٤.

([2]) جريدة الخليج , الشارقة ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠ ، ص٢.

الدبلوماسي واعتبرت ان عدوان العراق على الكويت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية , كما يقول , راشد عبد الله , وكان لابد من التصدي لها بشكل حاسم , وإلا أصبحت الدول الصغيرة مهددة في أمنها ووجودها ([1]) .

وبعد تحرير الكويت دعت دولة الإمارات إلى التضامن العربي والتسامح , والى إقامة نظام دولي جديد عادل ومتوازن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الصغيرة النامية بهدف إرساء نوع من التكامل الدولي وأعلن راشد عبد الله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إن بلاده تؤيد تشكيل هيئة دولية تتولى بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن تنفيذ القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠ م لدراسة الأضرار الاقتصادية التي خلفتها أزمة الخليج وتكوين صندوق للتبرعات تساهم فيه جميع الدول من اجل إعانة الدول المتضررة وإنها على استعداد تام لتحمل مسئوليتها والمشاركة في هذا الجهد

لتجنيب العالم كارثة اقتصادية حيث لم يكن ممكناً تجنب الكارثة السياسية . وقد خصصت دولة الإمارات بليون دولار كمساهمة منها في الجهود الهادفة إلى تخفيض أعباء المعاناة المترتبة على دول العالم الثالث من جراء أزمة الخليج وتطبيق القرار رقم ٦٦١ ([2]) من ناحية أخرى عمدت دولة الإمارات , بالمشارك مع شقيقاتها في مجلس التعاون إلى مراجعة حساباتها فيما يتعلق بمستقبل المجلس .

اتجاهات مستقبل مجلس التعاون الخليجي

رغم المأساة التي حلت بمنطقة الخليج اثر الأزمة , لم تتخذ دول مجلس التعاون الخليجي إيه خطوات عملية فعالة تتعلق بمستقبل المنطقة وذلك بسبب تغيرات الأوضاع الدولية بعد حرب الخليج فالولايات المتحدة أصبحت إلى حد كبير صاحبة القرار في منطقة الخليج , ورغم تضامن جميع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الحرب فقد بقيت

([1]) المصدر نفسه،ص٣.

([2]) جريدة الخليج , الشارقة , ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ،ص٤.

بعض الخلافات الحدودية دون حل , ولم يحدث اى تطور يذكر في التكامل الخليجي لكن ذلك لم يمنع دول مجلس التعاون من البحث عن صيغة دفاعية جديدة لمواجهة أية مستجدات مستقبلية . ففي قمة الدوحة عام ١٩٩٢ م , برزت رغبة دول المجلس في تعزيز تجربتها الاندماجية بتحقيق توسع جديد في وظائف المجلس كرد فعل ايجابي لأزمة الغزو العراقي للكويت .

ولم تقتصر الاستجابة هنا على المجال الدفاعي البحت , بل اشتملت على عدة مجالات في وقت واحد . وفي هذا الصدد أكد الأمين العام للمجلس أثناء انعقاد مؤتمر الدوحة المذكور أن الجرح الكويتي العميق الذي أصاب مجلس التعاون الخليجي يحتم على دول المجلس انطلاقاً جذرياً في اتجاه وحدوي يستهدف خمس نقاط هي : إزالة الحواجز الاقتصادية والتجارية بين الدول الست , وتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية تنفيذاً أمينا وكاملاً , وإنشاء الجيش الموحد بقيادة واحدة بحيث تتكون في بوتقة هذا الجيش الواحد جيوش الدول الأعضاء , وتوحيد النظام الأمني , إضافة إلى توحيد السياسة النفطية ([1]) .

وفي عام ١٩٩٢ , أقرت القمة الخليجية كذلك برنامج التعاون النقدي والمالي والجمركي والذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٢ , ويتضمن الاتفاق نظاماً موحداً للجمارك وتوحيد وتقريب الأنظمة والتشريعات المصرفية في الدول الأعضاء في مرحلة أولى تمتد من ١٩٩٢ م حتى ١٩٩٦ , أما المرحلة الثانية فتشمل تطبيق تعريفات جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وتطبيق نظام موحد لإعادة الرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية المعاد تصديرها وتوحيد الحوافز والإعانات الممنوحة للأنشطة والمهن والحرف المسموح بممارستها في دول المجلس .

ومن مهام المجلس إزاء المواطن الخليجي في المراحل القادمة السماح للخليجيين الحصول على قروض من كل بنوك وصناديق الاقتراض الحكومي إضافة إلى القروض الصناعية التي سبق إقرارها كما إن بنود برنامج عام ١٩٩٨ تتضمن تنسيق الأنظمة والبرامج

([1]) محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربي , المصدر السابق , ص ١٣٠ – ١٣١

الاستثمارية وتطبيق نظام موحد للمشتريات الحكومية ليتسنى توحيد عملات دول المجلس وإزالة المراكز الجمركية بين الدول الأعضاء بصورة نهائية ([1]) .

لقد صدر عن هذه القمة التي عقدت في أبو ظبي , إعلان تضمن مجموعة من المبادئ , من بينها التأكيد على مبدأ الحوار والتفاوض كوسيلة أساسية لتسوية النزاعات بين الدول , ورفض مبدأ استخدام القوة أو التهديد في العلاقات بين الدول , وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وأشار المبدأ الخامس إلى إن التعاون والتنسيق القائم بين دول المجلس يمثل رافداً من روافد العمل المشترك الذي ينبغي أن يستند على منطلقات وأسس جديدة تضمن احترام الالتزام بالمواثيق والمعاهدات القائمة بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية ([2])

غير أن التقييمات التي أجرتها دول مجلس التعاون لمرحلة ما بعد الأزمة أدت بها في القمة الرابعة عشرة لعام ١٩٩٣ , إلى اتخاذ خطوات مستقبلية جديدة على جميع الأصعدة وأبرزها اتفاق وزراء دفاع دول المجلس على تطوير قوات درع الجزيرة لتكون نواة لقوة رادعة من مائة ألف جندي تحافظ على امن واستقرار المنطقة وتشكيل هيئة أركان موحدة لهذه القوات يكون مقرها السعودية وتتناوب دول المجالس الست رئاستها دورياً , بدءً بدولة الإمارات , واتخاذ خطوات عملية لإنشاء شبكة للإنذار المبكر تخدم متطلبات الأمن والدفاع بالمنطقة ([3]) , إضافة إلى تكليف وزراء الداخلية ووكلاتهم بانجاز الصيغة النهائية للاتفاقية الأمنية الشاملة مع الترحيب بزيادة التبادل بين دول المجلس وازدياد عدد المستفيدين من تنفيذ أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مما يعزز ترابط المصالح بين المواطنين بالإضافة أيضا إلى الدعوة إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق لتعرفة

([1]) د . أمين الساعاتي ، (مجلس التعاون من المنبع إلى المصب) , مجلة اليمامة , الرياض , العدد ١٣٣٦ , ٢١ ديسمبر ١٩٩٤ ،ص٤٢.

([2]) ملحق الاتحاد , أبو ظبي , ٢ ديسمبر ١٩٩٣

([3]) جريدة الوفد , العدد ٩٤ / ٩٣ , القاهرة , ٢٥ ديسمبر ١٩٩٣ ،ص٢.

جمركية موحدة وتحسين شروط تملك المواطنين للعقارات , إضافة إلى إقامة مركز للتحكيم التجاري , وأعرب المجلس أيضا عن استعداد دولة للمساهمة في إجراء تخفيض النفط الحالي إذا وافقت والتزمت جميع الدول المنتجة داخل الأوبك وخارجها على خطة شاملة لتخفيض الإنتاج بشكل متوازن ومساندة الجهود التي تقوم بها عمان في هذا الشأن مع الدول المنتجة من خارج منظمة الأوبك ([1])

ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الأمة العربية وما عانته من فرقة وتشتت بقيت القيادة الإماراتية مؤمنة بتجاوز تلك الظروف داعية إلى تجاوز كل العقبات والصعاب في سبيل تحقيق حياة كريمة قائمة على المحبة والتعاون والسلام، لذا وبتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥م طرح الشيخ زايد مبادرة دعا من خلالها الدول العربية للمصالحة والتسامح لإنقاذ الشعب العراقي مما يعانيه من مآسي الحرب والحصار، حيث قال سموه "نحن نعتقد أن وقت المصالحة قد حان، ورفع الحصار عن العراق أصبح واجبا، كيف نسمح لأكثر من (١٨) مليون عربي أن يموتوا أمام أعيننا ولا نحرك ساكنا.. "غير أن تلك المبادرة آتت أكلها عندما عبر مجلس التعاون الخليجي في البيان الختامي للدورة السابعة عشرة له عن تعاطفه مع الشعب العراقي جراء ما يعانيه من كرب ومحن نتيجة لممارسات قيادية، داعين تلك القيادة إلى التعاون الجاد مع هيئة الأمن المتحدة ([2]) , وقد أعادت الدولة الإماراتية فتح سفارتها لدي الدولة العراقية في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٠م، إذ عبر الدبلوماسي الإماراتي، الشيخ أحمد بن عبد الله عن ذلك بأن استئنا ف العلاقات الإماراتية العراقية هو "إعادة تنشيط للتعاون بين بلدين شقيقين يرمي إلى مساعدة الجمعيات الخيرية على تسليم العون للشعب العراقي ومساعدة مهمتها في العراق"([3])

([1])مجلة الحوادث , العدد ١٩٣٩ , لندن , ٣١ / ١٢ / ١٩٩٣ ،ص٣.

([2])السخني، أحمد علي. (٢٠٠٢) زايد وتأصيل البناء الحضاري "قراءة في خطاب الشيخ وفق ثنائية الذات والآخر". الطبعة الأولي. عمان: مؤسسة عمون للدراسات والنشر, ص ٨٩.

([3])سيمونز، جيف. (٢٠٠٤) استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ,ص ٢٢٨.

الخاتمة

خلال الفترة التي سبقت اندلاع أحداث أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، كانت الدولة الإماراتية تقدم المساعدة والدعم المالي والمعنوي للعراق بِشأن العديد من قضاياه، كحربه مع إيران ، إلا أن اتهام العراق الكويت ودولة الإمارات العربية بتجاوز حصصهما من إنتاج البترول- كما ذكرنا سابقا دفع الدولة الإماراتية لإرسال مذكرة إلى الأمين لجامعة الدول العربية لتغيير تلك الالتهامات وتؤكد التزامها بحصص الإنتاج النفطي المقرر لها.

وعندما أقدم العراق على اجتياح الكويت في ٢/ ٨/ ١٩٩٠م، سارع الشيخ زايد آل نهيان إلى إجراء مباحثات ثنائية مع الملك فهد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية لحل فتيل الأزمة وتطويقها , تلا ذلك حضوره لاجتماع مجلس التعاون الخليجي في ٧/ ٨/ ١٩٩٠ المملكة العربية السعودية الذي أدان العدوان ودعا العراق إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الكويتية .

وقد كان الشيخ زايد على رأس القادة الذين حضروا القمة الطارئة في القاهرة بناء على الدعوة الموجهة من الرئيس المصري حسني مبارك في ٨/ ٨/ ١٩٩٠م، حيث أيد سموه قرار أغلبية الحضور العربي بإرسال قوات عربية إلى السعودية عندما أمر بمشاركة القوات الإماراتية ضمن تلك القوات للدفاع عن الكويت .

وفتح الشيخ زايد أبواب الدولة الإماراتية في وجه الكويتيين الفارين من الغزو؛ إذ أمر سموه في ١١/ ٨/ ١٩٩٠م بإيواء الفارين وتأمين السكن والعلاج المجاني لهم، حيث قدم مساعدات مالية لأكثر من ٦٦ ألف كويتي استضافتهم الإمارات خلال الأزمة، ثم وافقت الدولة الإماراتية على استقبال القوات العربية والصديقة على أراضيها في ١٩/

٨/ ١٩٩٠م في خطوة تعد الأولي من نوعها، إذا لم تسمح الإمارات قبل ذلك التاريخ بنشر قوي أجنبية على أراضيها.

وضمن تلك القوات افرد من مصر وسوريا والمغرب، أعلن عن وصولها في ٤/ ٩/ ١٩٩٠م، كما وأجري مسئولون في دولة الإمارات لقاء مع وزير الدفاع الأمريكي وقائد القوات الأمريكية في منطقة الخليج أكدوا من خلاله على ضرورة سحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شر.

استمرت الإمارات بدعوة العراق للإنسحاب حتى انتهت المهلة التي حددها مجلس الأمن الدولي (١٥/ ١/ ١٩٩١م) ليسحب العراق قواته من الكويت، عندئذ بدأت الحرب الجوية بمشاركة الطائرات والمقاتلات من الدولة الإماراتية ثم تلتها الحرب البرية ٢/٢٤ بمشاركة أخري للقوات البرية من الدولة الإماراتية لتساعد بذلك على تحرير الكويت.

وبعدما انتهت الحرب، لاح في الأفق فكرة لإقامة تحالف عسكري، إذ التقي مندوبو دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في شهر ٣/ ١٩٩١م بالعاصمة السورية دمشق وأعلنوا عزمهم تشكيل قوات لحماية دول الخليج العربي عقب انسحاب القوات الأجنبية، إلا أن تلك الفكرة لم تكتمل بعد أن تعذر وضع أي ترتيبات رسمية .

وعلى أثر قرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت في العام ١٩٩٢م، رحبت دولة الإمارات العربية بهذا القرار بوصفه خطوة إيجابية في طريق تحقيق أمن واستقرار المنطقة محملة القيادة العراقية مسؤولية عدم التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الأمة العربية وما عانته من فرقة وتشتت بقيت القيادة الإماراتية مؤمنة بتجاوز تلك الظروف داعية إلى تجاوز كل العقبات والصعاب في سبيل تحقيق حياة كريمة قائمة على المحبة والتعاون والسلام، لذا وبتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥م طرح الشيخ زايد مبادرة دعا من خلالها الدول العربية للمصالحة والتسامح لإنقاذ الشعب العراقي مما يعانيه من مآسي الحرب والحصار، حيث قال سموه "نحن نعتقد أن وقت المصالحة قد حان، ورفع الحصار عن العراق أصبح واجبا، كيف نسمح

لأكثر من (١٨) مليون عربي أن يموتوا أمام أعيننا ولا نحرك ساكنا.. "غير أن تلك المبادرة آتت أكلها عندما عبر مجلس التعاون الخليجي في البيان الختامي للدورة السابعة عشرة له عن تعاطفه مع الشعب العراقي جراء ما يعانيه من كرب ومحن نتيجة لممارسات قيادية، داعين تلك القيادة إلى التعاون الجاد مع هيئة الأمن المتحدة. ولتخفيف معاناة الشعب العراقي جراء ما عاني من حصار اقتصادي دولي، أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة سفينة محملة بالأغذية والأدوية إلى العراق في شهر ٢/ ١٩٩٦م .

وقد أعادت الدولة الإماراتية فتح سفارتها لدي الدولة العراقية في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٠م، إذ عبر الدبلوماسي الإماراتي، الشيخ أحمد بن عبد الله عن ذلك بأن استئنا ف العلاقات الإماراتية العراقية هو "إعادة تنشيط للتعاون بين بلدين شقيقين يرمي إلى مساعدة الجمعيات الخيرية على تسليم العون للشعب العراقي ومساعدة مهمتها في العراق"

قائمة المصادر والمراجع

١. أبو عامود، محمد سعد، المسألة العراقية وتأثيرها على تماسك مجلس التعاون الخليجي، منشور ضمن كتاب "الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠- ٢٠٠٣م"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٣م

٢. أحمد صدقي الدجاني وآخرون , أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط , سلسلة دراسات الخليج , دار سعاد الصباح للنشر , الكويت , (دون تاريخ)

٣. الأعظمي، وليد حمدي، العلاقات البسعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥- ١٩٩١م، ط١، دار الحكمة ١٩٩٢م

٤. آل نهيان، شمة بنت محمد بن خالد , ,١٩٩٩ , تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي , المستقبل العربي (لبنان) , مج ٢٢، ع ٢٤٦, اغسطس

٥. أمين الساعاتي في (مجلس التعاون من المنبع إلى المصب) , مجلة اليمامة , الرياض , العدد ١٣٣٦ , ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

٦. الحمد، تركي، الغزو: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، منشور ضمن كتاب "الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)"، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥م

٧. حموده، منتصر سعيد (٢٠٠٨). القانون الدولي المعاصر، ط١، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي

٨. خدوري، مجيد، وغريب، ادموند (٢٠١٤) جذور حرب الكويت (ترجمة مصطفي نعمان أحمد)، بغداد، دار المرتضي

٩. خزعل، حسين خلف الشيخ (١٩٦٢). تاريخ الكويت السياسي، ج٢، بيروت، دار الكتب

١٠. داجت، ستيفن؛ باجليانو، جاري جي، حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، مجلة دراسات عالمية، العدد ٤، السنة ١٩٩٧م

١١. الداود، محمود على، والنجار، مصطفي عبد القادر، والعاني، وعبد الرحمن عبد الكريم (١٩٩٠) الهوية العراقية للكويت (دراسة وثائقية)، بغداد، (د. ن)

١٢. دوبوي، بيار ماري (٢٠٠٨). القانون الدولي العام، (ترجمة محمد عرب صاصيلا وسليم حداد)، ط١، بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات

١٣. الرميحي، محمد، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، منشور ضمن كتاب "الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)"، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥م

١٤. زرنوقة، صلاح، مجلس التعاون والمسألة العراقية، مجلس السياسة الدولية، العدد ١٣٦، نيسان ١٩٩٩م

١٥. السخني، أحمد علي. (٢٠٠٢) زايد وتأصيل البناء الحضاري "قراءة في خطاب الشيخ وفق ثنائية الذات والآخر". الطبعة الأولي. عمان: مؤسسة عمون للدراسات والنشر.

١٦. سكوفيلد، ريتشارد (٢٠١١). الكويت والعراق المزاعم التاريخية والصراع الاقليمي، (ترجمة صلاح صاحب النصراوي وإسماعيل أحمد رمضان)، ط٣، بغداد ، قيادة قوات حرس الحدود العراقية، (الكتاب الاصلي منشور سنة ١٩٩٤)

١٧. سميث، جين ادوارد، حرب جورج بوش، ترجمة: محمود برهوم ونقولا ناصر، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٢

١٨. سيمونز، جيف. (٢٠٠٤) استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

١٩. شليم، آفي. (٢٠٠١) الحرب والسلام في الشرق الأوسط. (ترجمة: ناصر عفيفي). القاهرة الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف

٢٠. الشواف، عبد اللطيف (٢٠٠٤). عبد الكريم قاسم وعراقيون اخرون ذكريات وانطباعات، ط١، بغداد، دار الوراق

٢١. الشيخ عبد الله بن خال آل خليفة , العلاقات الخليجية العربية بعد حرب الخليج , وثيقة البحرين , المجلد ١٧ , العدد ٣٣ ,

٢٢. صادق، على حسين (١٩٨١). حقوق العراق كدولة متضررة جغرافياً ومطلة على بحر شبه مغلق (الخليج العربي)، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، بغداد

٢٣. الطاهر، عصام (د.ت). الكويت .... الحقيقة، عمان، دار الشروق

٢٤. العازمي، علي صبيح، العلاقات السعودية- الكويتية للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ٢٠٠٩م

٢٥. العاني، كريم (٢٠١٣). الحدود العراقية الكويتية، ط١، بغداد، بيت الوراق

٢٦. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧

٢٧. عبد الله، عبد الخالق، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨م

٢٨. العصيمي، خالد عبد الرحمن (٢٠١٢). ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.

٢٩. فتوح الخترش وآخرون : الغزو العراقي للكويت , ندرة بحثية , عالم المعرفة , العدد ١٩٥ , الكويت , مارس ١٩٩٥

٣٠. قاسم، عبده قاسم، التعقيب على ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، منشور ضمن كتاب "الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)"، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥م

٣١. محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات؛ ١٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧)

٣٢. محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج , عالم المعرفة , العدد ١٥٨ , الكويت , فبراير ١٩٩٢

٣٣. محمد حسن العبدروس، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون (أبو ظبي: دار المتنبي، ١٩٩٢)

٣٤. محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي (القاهرة؛ باريس: الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، ١٩٩١)

٣٥. محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي (القاهرة؛ باريس: الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، ١٩٩١).

٣٦. مريم سلطان أحمد لوتاه، «الأبعاد الداخلية لأمن الخليج بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

٣٧. الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي (حزيران ١٩٦٧- ١٩٩٥م)، وزارة الثقافة، عمان ٢٠١١م

٣٨. الهاشمي، رضا، والقهواتي، حسين، والحديثي، نزار، والادهمي، محمد مظفر، والحمداني، طارق، والنجار، مصطفي (١٩٩٠) الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت، بغداد، آفاق عربية.

٣٩. هلال، رضا (١٩٩١). الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، بيروت، دار الجيل

٤٠. هيثم الكيلاني، «مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري،» في الأمن القومي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس: مركز الدراسات العربي –الأوروبي، ١٩٩٦)

الصحف والمجلات

١. أمن الخليج والأمن العربي، كتاب الخليج ([د. م]), مركز الخليج للدراسات العربية، ١٩٩١).

٢. جريدة الخليج , الشارقة , ٥ أكتوبر ١٩٩٠

٣. جريدة الخليج , الشارقة ٢ ديسمبر ١٩٩١

٤. جريدة الخليج , الشارقة ٢٥ نوفمبر

٥. جريدة الخليج , الشارقة ٥ أكتوبر ١٩٩٠

٦. جريدة الوفد , العدد ٩٤ / ٩٣ , القاهرة , ٢٥ ديسمبر ١٩٩٣

٧. مجلة الحوادث , العدد ١٩٣٩ , لندن , ٣١ / ١٢ / ١٩٩٣ .

٨. مجلة شؤون اجتماعية , العدد ٥٣٣ ربيع ١٩٩٢ , الشارقة , د. أنور قرقاش قال في مقاله بعنوان :

(أزمة الخليج تأملات في التداعيات) .

٩. ملحق الاتحاد , أبو ظبي , ٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

١٠. ملحق الاتحاد , أبو ظبي ٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

١١. جريدة الأنباء، الخميس ٢٦ فبراير ٢٠٠٩م .